

إحصاءات

المساواة بين الجنسين مفتاح لبنان إلى «اقتصاد المعرفة»

الطاقة العلمية للنساء مهدورة

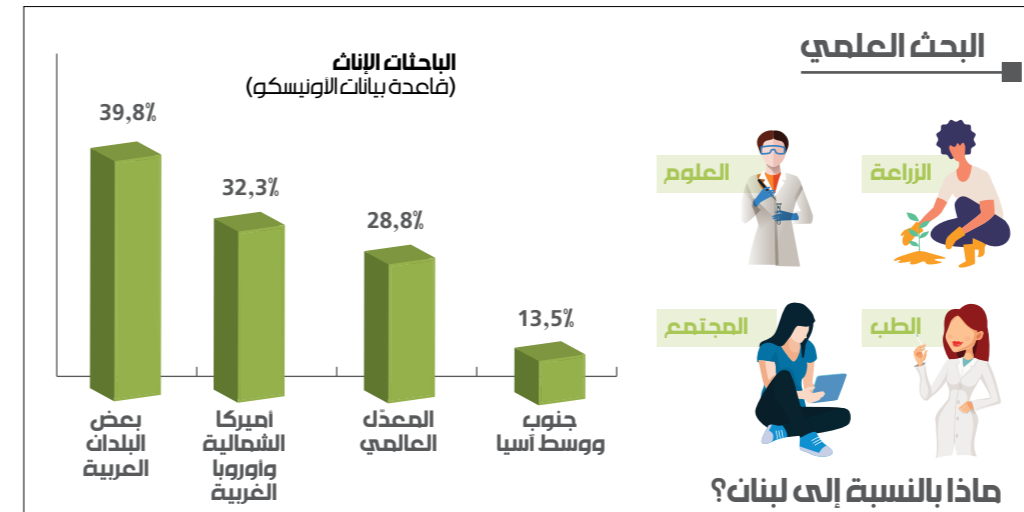
حقائق عميقة

تبيّن الإحصاءات الواردة من الجامعات اللبنانية الست الكبرى، والتي تغطي أكثر من 90% من مُجمل تحتاج البحث العلمي في لبنان، أن نسبة الطالبات الإناث في مرحلة الدكتوراه تصل إلى 60%، وتستحوذ الإناث على 72% من مجمل منح الدكتوراه المحضلة من المجلس الوطني للبحوث العلمية. لكن عند الانتقال إلى العمل في هذه الجامعات يتبيّن وجود تدرّج في الفجرات العملية، إذ تنخفض مشاركة الإناث في مجال التعليم والبحث العلمي إلى أقل من 36%، وتستمرّ في الانخفاض كلما ارتفعنا بالسلم الوظيفي لتصل إلى 21% في منصب عمادة الكليات الجامعية، و8% في منصب رئاسة الجامعات.

هذه الإحصاءات يستعرضها «المركز الوطني للمرأة في الأبحاث: دوركن» الذي يشرف عليه المجلس الوطني للبحوث العلمية بالتعاون مع منظمة الأونيسكو. وهي إحصاءات تعتبر عن هدر واضح في الاستثمار المعقود في الدراسات العليا عند تفرّش عوائله بعد الانتقال إلى مرحلة العمل، إذ ينطوي على تقليص لفعالية المرأة في المجال البحثي، وإيضاً على تغييب لدورها عن عملية صنع القرار العلمي، ما يؤدي إلى إضعاف العائد البحثي والعلمي والابتكار كنتيجة مباشرة لعدم الاستفادة من قدراتها العلمية. إلا أن مقارنة هذه الأرقام، وفقاً لمدرسة برنامج منح الدكتوراه في المجلس الوطني للبحوث العلمية، ومنسّقة «دوركن» تمارا الزين، لا تقتصر على تحليل نسبة مشاركة المرأة في البحث العلمي، بل تتخطاها للوصول إلى فهم منظومة رأس المال العلمي في لبنان وآثار انسحاب النساء منه على الاقتصاد الكلي.

تعتبر الزين إلى «أن الدكتوراه هي استثمار وبناء علمي في شخص ما لينتج المعرفة والابتكار لاحقاً، والاستفادة منها في الاقتصاد والتنمية. في لبنان، تشكّل الإناث النسبة الأكبر من طلاب الدكتوراه، حتّى في المجالات التي لطالما اعتُبرت كحراً على الذكور، وهو ما يعني أن هناك توجّها واضحاً لدى الفتيات لإتمام الدراسات العليا، وهو ما يستوجب استثماراً ملحوظاً تُنفّقه الأسر على تعليمهن، والذي يُفترض أنه نقطة البداية للاستفادة من معارفهن فيما بعد. لكن عند النظر في عوائد هذا الاستثمار في البحث العلمي، يتبيّن أنها متفوّسة بسبب هدر الكثير من الطاقات العلمية، كون نسبة الباحثات الجامعات تنخفض بشكل كبير، لتبلغ تقريباً ثلث الفاعلين في هذا المجال».

يُعدّ البحث العلمي من العوامل الرئيسية المساهمة في الإنتاج المعرفي والابتكار وبالتالي في تطوير المجتمع والتنمية. إلا أن لبنان يعاني من نقص في هذا المجال بشكل عام، والفتيات الأولى لهذا النقص تكمن في تقليص الميزانيات التي ترصدها الدولة للأنفاق



ماذا بالنسبة إلى لبنان؟

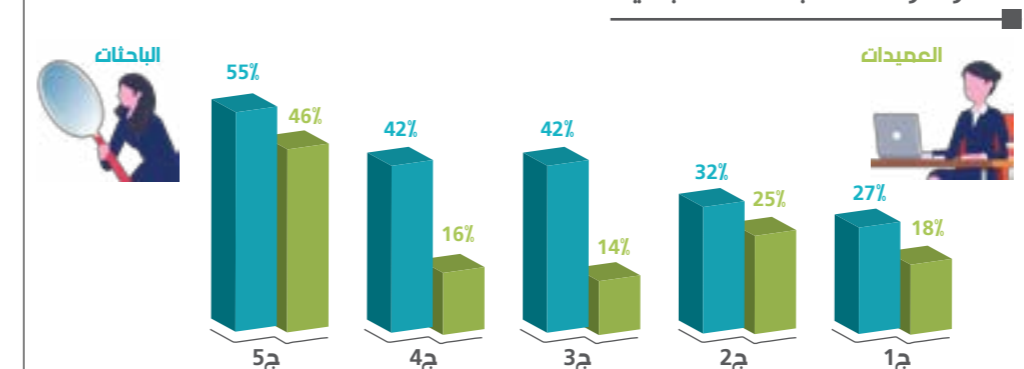
لا توجد بيانات وطنية حول نسبة النساء اللواتي يحصلن على دكتوراه

برنامج منح الدكتوراه في المجلس الوطني للبحوث العلمية



هناك فجوة كبيرة في المسار المهني للمرأة في البحث العلمي، فهناك نقص في مشاركة المرأة أو ضعف في هذا المشاركة؟

مؤشرات من الجامعات اللبنانية



استخرجت هذه البيانات من الجامعات الخمس الكبرى في لبنان التي تضم 790 من طالب وطالبات الدكتوراه

المسار المهني للبحث العلمي



العائد على الاستثمار



المصدر: المركز الوطني للمرأة في الأبحاث - المجلس الوطني للبحوث العلمية

لشركات الطرف الثالث الموزدة، وكواحدة من أكبر مزودي الخدمات عبر الإنترنت، وكموزعة للملح التي تطلب عبر الإنترنت. وبسبب نفوذها الكبير في بعض أقسام السوق، يعتمد تجار مستقلون على أمازون للوصول إلى عملائهم. وهناك دليل على أن أمازون تحاول إقصاء التجّار عبر نفوذها المطلق في السوق، مثل نسخ المنتجات وتخفيض الأسعار.

ولكن التجّار يقاومون، واليوم ثمة الكثير من إجراءات المنافسة ضدّ أمازون عاتقة بسبب الشكاوى العديدة التي تتضمّننها. وقد أطلق المكتب الفيدرالي الألماني لمكافحة الاحتكار إجراء ضدّ الشركة لمكافحة الاستغلال عام 2018، وحذت سلطة المنافسة الفيدرالية النمساوية حذوه عام 2019. ولكن ماذا عن موظفي الشركة؟

تعتبر أمازون واحدة من المنضات العملاقة الأربع التي تُعرف اختصاراً بـ«غافا» (وهي غوغل، ابل، فيسبوك، أمازون). فالشركة هي أكبر منضّة تجزئة في أوروبا، وتحقّق إيرادات أعلى مرّتين من جميع منافسيها الـ20 الأكبر في القارة. ولكن، في الوقت الذي حصل رئيسها التنفيذي على 2,16 مليون دولار في الساعة عام 2017، كان أعلى موظفيها أن يكونوا مُتمتّن لتلقيهم الحد الأدنى القانوني للأجور الذي يتراوح في الاتحاد الأوروبي بين 1,42 و11,27 يورو في الساعة.

عام 2018، حقّقت أمازون إيرادات بنحو 210 مليارات يورو على مستوى العالم، بزيادة نسبتها 30% عن العام السابق. ولدى الشركة أكثر من 600 ألف موظف حول العالم. ومع رسمة سوقية تبلغ أكثر من 730 مليار دولار، تعتبر أمازون واحدة من الشركات المدرجة الأعلى قيمة. وترتفع أرباحها التشغيلية إلى 11 مليار يورو. ولكن بفضل قرار دفع عليه مسبقاً مع السلطات الضريبية في لوكسمبورغ، لم تدفع أمازون ضرائب على 75% من إيراداتها بين عامي 2003 و2014.

إذ على المدى الطويل، لا يشكل اقتصاد المنضّة فقط خطراً على استقرار الدول ومواطناتها، حيث تجنّب الشركات الأرباح ولا تدفع الضرائب، بل يقوّض أيضاً التماسك الاجتماعي. إذا أراد الاتحاد الأوروبي استعادة ثقة مواطنيه، عليه أن يضمن توزيع العيب بشكل عادل.

يقدم قانون الاتحاد الأوروبي للمنافسة مقاربة لـ«ترويض» هذه المنضات العملاقة. فقد أجبرت المفوضية الأوروبية أمازون على إعادة 250 مليون يورو من الضرائب المتأخّرة، وغوغل 12 مليار يورو. ولكن هذه الخسائر التي تكبدتها خزائن الدول ليست سوى وجه واحد للمشكلة. فالعمال الذين يتعرضون للاستغلال هم وجه آخر، إضافة إلى إقصاء المنافسين في السوق عبر ممارسات تجارية مُجحفة، وكذلك الآثار الضارة بالبيئة لممارسات مثل التغليف المفرط وإتلاف السلع التي تخنّ إعادتها إلى الشركة بسبب عيب فيها.

التفوّذ في السوق
تحقّق أمازون إيراداتها بشكل رئيسي عبر أربع قنوات: كواحدة من أكبر تجّار التجزئة عبر الإنترنت، وكمشغّل لأكثر متجر إلكتروني

قراءات

أهلاً بكم في الشركات الرقمية: الفائز يحصد كل شيء

تختار الشركة أدنى تعريفية جماعية مُمكنة. وتحققاً لهذه الغاية، تتظاهر بانها شركة نقل وشحن في ألمانيا، بينما تعمل في فرنسا كتاجر صغير. ونظراً إلى كون أمازون لا تدفع أجوراً تغطي نفقات المعيشة، نفّذت نقابة العمال الألمانية إضرابات في مواقع عدة في الثاني من أيار/مايو الماضي، مُتخذةً نموذجاً لها اتفاقية جماعية مع أمازون حول الأجور ودوامات العمل وساعاته. طرحت للمرة الأولى للمرافعة.

يمكن للعمال تغطية مسافات تصل إلى ما بين 16 و20 كيلومتراً في الساعة وتحمل 50 طناً من الرُّزم في اليوم. ويتوقّع منهم التعامل مع 300 رُزمة في الساعة، ما يجعل نيل قسط من الراحة أو حتّى الذهاب إلى الحمام أمراً صعب المنال. ونظراً إلى حوادث العمل أو الحمولة الزائدة، تمّ استدعاء سبّارات الإسعاف 600 مرّة خلال فترة ثلاث سنوات إلى مستودعات أمازون في المملكة المتحدة، حيث ابلغ 87% من العمال أنهم يعانون من الام مُزمنة في مفاصلهم.

من الواضح أن أمازون تناور في ما هو مُمكن قانونياً: فمن أجل كسر الإضرابات، توظّف عمالاً مؤقتين. وغالباً ما تقلّص إجراءات الحماية إلى أدنى مستوى ومن خلال إدراج نفسها في اتفاقيات (أجور) جماعية وفق القطاع الذي يلائمها أكثر،

تتمتع المنضات الإلكترونية بالخصائص نفسها للبنية التحتية الأساسية المادية مثل البريد والسيك الحديدية والاتصالات والطاقة. ولكن في حين خضعت هذه المنضات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لقواعد تنظيمية صارمة لسنوات، لا يوجد مثل هذه القواعد في القطاع الجديد لشركات «غافا» التي توصف أيضاً بـ«الكبيرة» و«المعادية للمنافسة» و«المُسببة للإدمان» و«المُدسّرة للديموقراطية». تُجمع بالإنكليزية في اختصار BAAD الذي يضمّ الأحرف الأولى من هذه الصفات. ومن وجهة نظر النقابات العمالية، هناك حاجة لملخّة لفكّ الارتباط والختنظيم في هذا القطاع، وذلك لأن الفجوة بين هذه الشركات الكبيرة والشركات الأخرى تتزايد باستمرار.

وكلمًا زاد تركّز الشركات، لا سيّما في السوق، انخفضت حصّة الأجر في صافي إنتاجها. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة الأجر في إيرلندا بنسبة 13% بين عامي 2008 و2014. وزادت حصّة الأرباح بالمعدل نفسه تقريباً. فنموذج عمل هذه الشركات لا يسمح باستفادة موظفيها من تحسّن الإنتاجية.

يتطلّب تحقيق مبدأ الثروة للجميع منافسة مفتوحة للجميع. وقانون المنافسة لا يمكنه لوحد الوصول إلى هذه الغاية فهو لا يصبح ذا صلة إلا عندما تكون الهياكل الاحتكارية قد توحدت بالتغلّغ. وفي العصر الرقمي لإلسواق التي يحصد فيها الرباح كل شيء، يجب أن يخضع اقتصاد المنضات الرقمية لوائح تنظيمية قانونية. فاقتصاد النجوم غير المرؤضة ينتج أمراً واحداً قبل كل شيء: الكثير من الخاسرين.

سوزان ويكسفورث: رئيسة وحدة القسم الأوروبي الدولي في اتحاد النقابات الألمانية الفيدرالية. شغلت سابقاً موقع مستشارة قانونية واقتصادية رفيعة المستوى للشؤون الأوروبية في غرفة العمل النمساوية.



اريس - كويلا